|  |  |
| --- | --- |
| كلية الادارة والاقتصاد | College Name |
| ادارة عامه  | Department |
| يسار فاروق فيصل | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **الحكم المحلي ودوره في أبعاد التنمية الاجتماعية دراسة مقارنة بين محافظتي بغداد وكربلاء** | Thesis Title  |
| **1431هـ بغداد 2010** | Year |
| **بات جليا لدى الكثير من الحكومات المركزية والمحلية أن التنمية الاجتماعية، غير مقتصرة على كيان أو فئة أو شخص بل أن النجاح الحقيقي في إيصال المنفعة للمواطن في الوقت والمكان الصحيحين.وهنا تبرز حبكة المنظومة الإدارية التي تحكم العمل وتضبط الأداء الحكومي.** **تهدف الدراسة الحالية الى توضيح دور الحكم المحلي في أبعاد التنمية الاجتماعية. وقد تحددت مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات أهمها : هل يمكن لوحدات الحكم المحلي أن تسهم في تطوير أبعاد التنمية الاجتماعية أذا ما توفر لها الدعم المناسب ؟ أي ما مدى قدرة الحكم المحلي في تطوير قطاعات التنمية الاجتماعية المدروسة والمتمثلة بقطاعي الصحة والتربية والتعليم. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة والإجابة على تساؤلات المشكلة جرى دراستها من خلال تحليل المعلومات الخاصة بالكلف المخصصة لتطوير قطاعي الصحة والتربية والتعليم المتوفرة في مديريات التخطيط والمتابعة في محافظتي بغداد وكربلاء لاستخدامها كقاعدة بيانات مهمة للدراسة . ومن خلال تحليل المعلومات يمكن اعتبارها أساس للمقارنة بين النسب المتحققة لمحافظتين وجرى استخدام بعض الوسائل الإحصائية .** **وخلصت الدراسة الى جملة من النتائج كان أبرزها :*** **وأثبتت الدراسة بأنه ليس هنالك عدالة في توزيع التخصيصات بين قطاع الصحة والتربية والتعليم من جهة وبين القطاعين وبقية القطاعات طيلة مدة الدراسة من جهة أخرى في المحافظات المدروسة وهذا إهمال لهذين القطاعين الذي سينعكس على المواطن وعلى الخدمة المقدمة له ومن ثم تؤدي الى عدم أدراك فعلي لمتطلبات المواطنين وتدفع المواطن الى التفكير بان الحكومات المحلية تعمل بأسلوب أحادية اتخاذ القرارات والالتزام غير المبرر بها مما يودي الى توسيع الفجوة بين المواطن والحكومة المحلية مما يشعر المواطن بالعزلة ويؤدي بالنتيجة إلى أرباك في عملية التنمية في المجتمع.**

**لتوصي الى ضرورة العمل على توفير الموارد المالية الضرورية الأزمة لإنجاز المشاريع والخطط التنموية الموضوعة والعمل على تعزيز المشاركة الشعبية وذلك من خلال أشراك أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع بعملية التنمية الاجتماعية في مختلف القطاعات. كما أكدت الدراسة توسيع الصلاحيات بالنسبة للحكومات المحلية وذلك على مستوى اللجان من أجل العمل على تطوير القطاعات المختلفة على مستوى الوحدات المحلية.** |  Abstract  |